

بأنه الدور الكائن بالقرية المذكورة والمعلومة
لعدد مدة ستة أشهر وقد انقضت المدة
المديونية لم تبادر بها فإلذا طرحت الدفوعات
مذكورة بلزاد المأني وتعلقت مدة الزيادة
سنة وأربعين يوماً اعتباراً من تاريخ نشر
هذا الإعلان فمن له رغبة بالشراء فليراجع
ثمة طابور لراحمه والدلال الحاج محمد بن
بيم دار بالسليمة

كان وضع في ميدان الزيادة العلنية
بيع الدار الكائنة بمحلة القليلة ببلدة السليمة
ملوكة الحدود الجارية بتصرف أحمد أفندي
الحاج محمد أفندي غزال والمبايع منه بالرفاء
لوكالة السورية إلى محمد طاهر أفندي ابن
بد الحادي أفندي الشراي لقاء مبلغ قدره
سنة وأربعين ليرة عثمانية بموجب سند مدانية
مؤرخ في ١٣٢٧ ورقم ١ وبما أنه
مضت مدة الاحالة الاولى وهي خمسة
أربعين يوماً وتفررت الدار المذكورة على
البا الاخير محمد طاهر أفندي الشراي ببدل
سنة وخمسون ليرة عثمانية وقد جرت احالتها
اولية وحيث يقبل الضم خمسة بالثمة مدة
سنة عشر يوماً فمن كان له رغبة بشراء
دار المذكورة عليه ان يراجع مأمورية
أبو القضاة والدلال محمود الطير اعتباراً من
زيمه وعليه حرر هذا الإعلان

بم أرض سليمة بقضاء السليمة
وضع في ميدان الزيادة العلنية الحصة
شائمة وقدرها حصة واحدة من حصتين
ن كامل ارض قطع أراضي سليمة باللفة
ساحتها ١١٠٢ دونماً الكائنة في قرية العطشان

التابعة لقضاء السليمة المعلومة بالحدود الجارية
بتصرف شريف بن أحمد الشيخ والمفرقة منه
بالرفاء والوكالة السورية إلى خلود بن أحمد
الشعار بموجب سند مدانية فبمدمرور خمسة
واربعين يوماً من تاريخ ٢٠ كانون الثاني
سنة ١٩٢٠ تجري الاحالة المؤقتة ويقبل الضم
خمس بالثمة مدة خمسة عشر يوماً ايضاً ثم
تجري الاحالة انقطعية فعلى من له رغبة في
شراء الحصة المذكورة ان يراجع مأمورية
طابور القضاء والدلال محمود الطير ولاحاطة
الجميع علماً بذلك فحرر هذا الإعلان

وضع في ميدان الزيادة العلنية الحصة
الشائمة وقدرها حصة واحدة من حصتين من
كامل ارض قطع أراضي سليمة باللفة ساحتها
١١٠٢ دونماً الكائنة في قرية العطشان التابعة
لقضاء السليمة المعلومة بالحدود الجارية بتصرف
ابراهيم بن محمد الشيخ والمفرقة منه بالرفاء
والوكالة السورية إلى خلود بن أحمد الشعار
بموجب سند مدانية فبمدمرور خمسة واربعين
يوماً من تاريخ ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٠
تجري الاحالة المؤقتة ويقبل الضم خمسة بالثمة
مدة خمسة عشر يوماً ايضاً ثم تجري الاحالة
الانقطعية فعلى من له رغبة في شراء الحصة
المذكورة ان يراجع مأمورية طابور القضاء
والدلال محمود الطير ولاحاطة الجميع علماً بذلك
فحرر هذا الإعلان

وضع في ميدان الزيادة العلنية الحصة
الشائمة وقدرها حصة واحدة من حصتين من

كامل ارض قطع أراضي سليمة باللفة ساحتها
١١٠٢ دونماً الكائنة في قرية العطشان التابعة
لقضاء السليمة المعلومة بالحدود الجارية بتصرف
محمود ومرمى وعليها اولاد محمد بن محمد الشيخ
وتزوه بنت علي السخن والمفرقة منهم بالرفاء
والوكالة السورية إلى خلود بن أحمد الشعار
بموجب سند مدانية فبمدمرور خمسة واربعين
يوماً من تاريخ ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٠
تجري الاحالة المؤقتة ويقبل الضم خمسة بالثمة
مدة خمسة عشر يوماً ايضاً ثم تجري الاحالة
الانقطعية فعلى من له رغبة في شراء الحصة
المذكورة ان يراجع مأمورية طابور القضاء
والدلال محمود الطير ولاحاطة الجميع علماً بذلك
فحرر هذا الإعلان

بم حاصل بالصالحية
وضع في ميدان الزيادة العلنية تمام
الحاصل الواقع في محلة الصالحية بقرية سكر
المعلوم الحدود الجارية لتلك خليل ابن
ابراهيم تصد والمبايع منه بيم بالرفاء والوكالة
السورية إلى السيدة ماري بنت فرج سيور
بموجب سند مدانية مؤرخ في ١٤ آب سنة
١٩٢٠ بناء عليه بعد مرور خمسة واربعين
يوماً من تاريخه تجري احالته المؤقتة ويقبل
الضم خمسة بالثمة مدة خمسة عشر يوماً ايضاً
ثم تجري احالته الانقطعية فمن كان له رغبة
بشراء الحاصل المذكور عليه ان يراجع مأمورية
طابور القضاء والدلال علي فاوي ولاحاطة
هذا الإعلان في ١٢ حزيران سنة ١٩٢٠
طبع بمطبعة الحكومة العربية

العدد ١٣٤ (السنة الثانية)
كل ما يتعلق بقرى الجريدة يراجع بشارة
مدير سياسة الجريدة

يؤخذ من اعلانات الحكم ودوائر الاجراء والتحكيم
والاوصاف الرسمية لمخبرين قرناً سوريا بصورة
مطلوعة ورشفت عن كل مطبوع من الاعلانات
الاحلية والتجارية

دمشق : الخميس ٨ شول سنة ١٣٣٨

ذيل نظام الاعشار

اصدر ارادي في موضع هذا التذييل
موضع الاجراء بشرط عرضه
على مجلس النواب حين الثامنة

في رمضان سنة ١٣٣٨
وفي حزيران سنة ١٩٢٠
في فصل ٤

كل قرية يقع اهلها مشكلات في
امور التفتيش والتفتيش بصورة يتعذر معها
تفتيش المحاصل وتفتيشها ويرفعون
المحاصل قبل انجاز معاملات الاعشار
وتحقق ذلك لدى مجلس الادارة ففضلاً
عن تطبيق الجزاءات القانونية التي يستحقها
القاتلون وفقاً لقانون الجزاء يستوفى من
زراع القرية الذين رفعت حاصلاتهم على
هذا الوجه بالكمالة التسلسلة البدل الأصلي
مضاعفاً عن احدى السنين الثلاث السابقة
لحرب بقرار مجلس الادارة المحلي

في ٢٠ رمضان سنة ١٣٣٨
وفي ٧ حزيران سنة ١٩٢٠
رئيس مجلس الشورى
علاء الدين
رئيس الوزراء
هاشم الدباسي



تاريخ نشأتها
سنة ١٣٣٧ هـ
١٩١٩ ميلادية
بند الاشتراك السنوي ٦٠ قرناً سوريا في الحاضرة
و ٧٥ قرناً داخل البلاد السورية وما لا قرناً خارجها
ثمن النسخة الجديدة في الحاضرة
قرناً سوريا

٢٤ حزيران سنة ١٩٢٠

وزير الخارجية
عبد الرحمن شهبندر
وزير المالية
وكيل وزير المالية
فارس الحوري
وزير المعارف
وزير الداخلية
محمد جلال

وزير التجارة والزراعة والثروة
يوسف الحكيم

بلاغ
من وزارة الحربية

تقدمي بعض الجلباء من الاهالي في
الايام الاخيرة لاعمال مفارقة للقانون تستوجب
اشد الجزاء بحق التماسين وقد صادفت
هذه الاعمال من الحكومة العدل والنام والجزاء
الصالح في آن واحد
وقد رأينا ان نذكر من لا يعرف مواد
القانون تماماً ان كل مخالفة ضد القانون او
ضد مأمورية الحكومة القائمة بتنفيذ
القانون تستوجب في الحال اشد العقوبات
والصرامة بحق فاعلموا ذلك باسم الوطن
المحبيب وسلامته
في ١٦-٦-١٩٢٠
وزير الحربية
يوسف العظمى

حدث في دمشق بين ٥ حزيران
سنة ١٩٢٠ و ١٢ منه اصابان بمرض التهاب
الدماغ النومي وثلاث وفيات بالمرض المذكور
وحدث فيها خلال تلك المدة اصابة
واحدة ووفاة واحدة والحى التيفوئيدية
واصابة واحدة بالجذري
وحدثت في دوما اصابة واحدة بمرض
التهاب الدماغ النومي واصابة واحدة بالجذري
بين ٥ حزيران و ١٢ منه
وحدث في ادلب يوم ٧ حزيران

هكذا عنه الجهل

إصابة واحدة بمرض التهاب الدماغ النوي
وحدث في حلب يوم ٩ حزيران
إصابة واحدة بالمرض المذكور
وحدث في حلب أصابتان بالمرض
المذكور أيضاً

الطاعون في السويس

جاء سيل البرقية الواردة الى رئيس
الوزراء من مديرية الصحة العامة في القاهرة
انه وقع يوم ٤ - ٦ - ١٩٢٠ إصابة واحدة
بالطاعون في مدينة السويس ولا تزال تحت
المعالجة.

جلسات المؤتمر السوري

جلسة الثلاثاء ٨ - حزيران - ١٩٢٠

١. تليت خلاصة الضبط السابق
فاعترض السيد تودور انطاكي وطالب تصحيح
الضبط بذكر انه حجاب مندوبي الاقلية من
مذاكرة امس لعدم قبول الاكثرية تقريرهم
الفائل بحمل النصاب الاكبر عشرين ألفاً
والنصاب الاصغر عشرة آلاف ولاز المدة
المعدلة بحجة جهلهم وقدم تقريراً مضيقاً منه
ومن ثمانية أعضاء آخرين طالب بتبويب ذلك
في خلاصة الضبط ودارت المناقشة في هذا
الشأن فاعترض عليه بأن الانسحاب لم يكن
من قبل جميع مندوبي الاقلية ولا أن الطلب
لم يكن مضيقاً وورداً على الشكل الواقع ولم
يكن الانسحاب اجباراً منهم حين وضع المادة
في الرأي بان است البعض منهم اشترك
بالصوت في جانبه وعلى اثر ذلك وضع
الطلب في الرأي فرفض

٢. تلي ثانية التقرير المقدم من جلسة
أعضاء بمقصر استصاء وزير الخارجية
والذي احيل اليه الى جلسة اليوم فتكلم
السيد عز دوزة مقترحاً تشكيل لجنة خارجية
يكون لها فاس تام مع وزارة الخارجية لتسهر
للمقرر الوقوف على عموم التقطاط السياسية
فناقش الاعضاء بهذا الموضوع طويلاً ثم
وشت الاقترحات الفائلة بطلب الوزارة
او بالكتابة اليها او بتشكيل لجنة على رأي
فلم يقبل شيء منها

٣. تلي تقرير مندوبي حوران الذين
يطالبون به قراءة الجواب الوارد من الحكومة
لرئاسة بخصوص حوادث حوران فأجاب
الرئيس بعدم ورود جواب للآن
٤. تلي تقرير مضى من جلسة أعضاء
يطالبون به تعطيل المجلس اعتباراً من ١٠
الباري على ان يجتمع في اليوم الخامس من
ايار المقبل وذلك بمناسبة حلول العيد لم يقبل
ثم ختمت الجلسة

جلسة الخميس ١٠ - حزيران - ١٩٢٠

١. عقدت الجلسة برئاسة نائب الرئيس
الثاني السيد دعاس جرجس
٢. تليت خلاصة الضبط السابق فقبلت
٣. تلي مضبوطان متحولان من لجنة تدقيق
المضابط لكل من السيد يوسف البيسي عن
بافا والسيد عمر تلحوق عن قضاء لشوف
بدلاً من رشيد بك جنبلاط الذي عد
مستقلاً بالنظر لقوله الرطبة فقبلت
٤. بين أحد أعضاء الوفد السيد عثمان
سلطان ماسهم من الوزارة وبجمله ان الحكومة

منقبة حذرة وقائمة بكل ما يمكن القيام به
خدمة للمصلحة العامة وتأميناً للوصول للثابة
المنشودة وان التكتم ضروري . واما مسألة
فلسطين فان تبين هربت صموئيل حاكماً
عاماً لها لم يثبت لدى الحكومة وان الحكومة
عازمة على عمل ما يلزم عند التوثيق من الخبر
ومنع كل خطر يهدد البلاد

ثم تكلم السيد عبد الكريم بالاناسب
للقام فحصلت ضوضاء وخرج من الجلسة
بحسب القانون الداخلي ثم تعطلت الجلسة
عشر دقائق
٥. اعيدت الجلسة فقدم تقرير من جلسة
أعضاء يطالبون انخراج السيد عبد الكريم
من المجلس مؤقتاً وفقاً للمادة ١٢٤ من القانون
الداخلي فلم يقبل التقرير بل قبل ان يشتر
للهيئة العمومية فامتدت وعاد للجلسة

٦. تلي كتاب مرفوع من السيد اسعد
داغر صاحب جريدة العقاب محتجاً به على
تعطيل جريدته من قبل رئاسة الوزراء فتقرر
احالته لديوان الرئاسة

٧. اعترض السيد ناجي ادب على
المنشور المدرج باسم المؤتمر مدعياً ان المؤتمر
لا عمل له به مقترحاً تكذيبه فتأجل البت في
ذلك الى ان يستعمل عن القضية من الرئيس
الذي لم يكن حاضراً في الجلسة بالنظر
لانحراف صحته

٨. تليت المادة (١٢) من لائحة القانون

الاساسي فاعترض السيد تودور انطاكي بانه
لا يشترك بالمذاكرة فيها ثم ناقش الاعضاء
ذلك وطلبوا اية اقتراح السيد عز دوزة

قبول هذه الصيغة الآتية فقبلت وهي :

(يسن للاقتابات قانون خاص تبين
فيه كيفية اجرائها واسائر الامارات المنفردة
عنا وتبين فيه ايضاً القاعدة التي يجري عليها
الاقبال الاقلية) ثم عطلت الجلسة

جلسة الاربعاء ٩ - حزيران - ١٩٢٠

١. تليت خلاصة الضبط السابق فقبلت
٢. تليت برقية واردة من حصص باسم
للجنة فداني محتجون بها على مرور معدات
حرية بقطار - لب للفرنسيين وانهم
يرفون المؤتمر لئلا يلامون في المستقبل

٣. تليت عريضة وقعة من اهالي المرقب
يحتجون بها على اعمل الحكومة الافراجة
من احراق قري وهتك اعراض ويلتدون
فخصم قري في المنطقة الشرقية بأوون اليها

٤. تقدم تقرير موقع من جلسة أعضاء
بطلب استيضاح الوزارة بسبب مرور
السلاح للفرنسيين عن طريق حصص الى
حلب وال جهات اخرى والاستنهام عن
الرضية الداخلية والخارجية فبعد المناقشة لم
يقبل التقرير بل قبل تأليف وفد اشانه
الحكومة والوقوف على الحالة الحاضرة

٥. تقرر تأليف الوفد من الاحزاب
فطلت الجلسة عشر دقائق

٦. اعيدت الجلسة فقدم كل حزب
مقفيه من الاعضاء ثم اقرت الهيئة العامة
السادة الآتية :

نوري الحيسري ، ابراهيم القاسم ، احمد
فوري ، محمد سويل ، احمد القاضي ، عثمان
الحلان ، عبد الله مالك ، ابراهيم الخطيب

٧. اقترح مندوبو فلسطين سؤال
الحكومة بواسطة الوفد عن بعض امور تقع
في فلسطين مثل تهجين هربت صموئيل
والهجرة الصهيونية فقبل الاقتراح
٨. تقرر ان يكون برنامج الجلسة القادمة
مواد القانون الاساسي ومسألة تأليف اللجنة
الخارجية الخاصة

جلسة السبت ١٢ - حزيران - ١٩٢٠

١. تليت خلاصة الضبط السابق فاعترض
السيد ناجي ادب انه سحب اقتراحه بخصوص
تكذيب المنشور وعند مراجعة الهيئة العامة
تبين انه لم يسحبه ثم اعترض السيد تودور
انطكي بانه لم تذكر اسماء رفاقه الذين شاركوه
في توقيع التقرير المقدم بخصوص عدم اشارة
نواب الاقلية في تقرير المادة ٩٢ فتأجل

التصحيح لمن مراجعة التقرير ولدى مراجعة
تقريره تبين انه تقدم منه ومن فقيه عبد الله
مالك والياس عويشق فقط واما أعضاء
الاقلية الساقطة لم يشاركوا في الاستنكاف
بل حضروا الجلسة واشتركوا في الرأي وتأكد
ان التقرير يقدم عند ختام الجلسة وانه لم
يمرض على رأي الهيئة العامة ليدل القبول
او عدمه

٢. تكلم بعض الاعضاء في مسألة جواب
الوزارة الشفاهي للوفد متفقاً عدم كفاية
الجواب ووضح آخرون جواباتها ثم اقترح
مندوب صفد السيد صلاح الدين الحاج
يوسف الاكتفاء بالمذاكرة وعدم تكرار
المناقشات الماضية والرجوع للبحث في مواد
القانون الاساسي فلم يقبل اقتراحه بل تكلم

كثير من الاعضاء في القدوم المدافعة ثم تقرر
ان بيان الوزارة كاف

٣. تليت المادة المعلقة (١٢٩) واجل
البحث فيها الى الجلسة القادمة
٤. اعترض احد الاعضاء على عدم اعطاء
الرئيس ايضاحات عن المنشور فتقرر بها
التأجيل ثم تعطلت الجلسة

جلسة الاثنين ١٤ - حزيران - ١٩٢٠

١. تليت خلاصة الضبط السابق فقبلت
٢. تليت المادة ١٢٩ من لائحة القانون
الاساسي المتعلقة بنصاب الاقليات في
الاقتابات النيابية فبعد المذاكرة اقترح
السيد عبد الكريم الحيران يكون النصاب
خمس عشرة ألفاً والكسر المعتبر فيها دون
النصاب سبعة آلاف وخمسة مئة فقبل الاقتراح
واصبحت المادة على هذا الشكل :

(يعين عدد نواب الاقليات في مجالس
الاقاطعات النيابية بنسبة مجموع قوسهم في
المقاطعة وباعتبار نائب واحد عن كل خمسة
عشر ألفاً وكسر المعتبر فيها دون النصاب
سبعة آلاف وخمسة مئة)

٣. بين السادة تودور انطاكي ، دعاس
جرجس ، الياس عويشق ، عيسى المداينات ،
توفيق مفرج ، رشيد الفاع ، استنكافهم عن
الاشتراك بمذاكرة المادة (١٢٩)

٤. تليت المادة (١٣٠) فبعد المناقشة
قبلت على هذا التعديل :
(للمقاطعات تسن قوانين لاقتباب مجالسها
النيابية)

٥. تليت المادة (١٣٢) فقبلت وهي :

(انقوائين التي أسسها مجلس المقاطعات
التيانية ترفع بوزارة الخايم العام الى الملك
المصادقة عليها والامر باجرائها على ان يصدق
عليها وتعاد الى المقاطعات خلال شهر
واحد)

٦ تليت المادة (١٣٣) بعد المناقشة تقدم
بعض اقتراحات لم تقبل بل قبل اجالة المادة
الى لجنة القانون الاساسي لتوضع لها صيغة
مناسبة

٧ اقترح السيد تيودور الطائي اجازة
الاعضاء بمناسبة العيد اعتباراً من ثمار اذ
(الثلاثاء) الى ثمار الجمعة من الاسبوع الذي
المصادف ٢٥ حزيران سنة ١٩٢٠ قبل
اقتراحه ولم يقبل اقتراحه باعطاء الاعضاء
اجازة سفر مجانية في السكك الحديدية

٨ تقرر احالة مسألة تقديم الاجتياح
لمجلس نواب فرنسا بمقتضى مظام الاقرنين
لهيوان الركنة

٩ تكلم السيد محمد حيدر عن مسألة
تشكيل لجنة في لبنان لسن قانون اساسي
وطالب ارسال بعض اعضاء بصورة خصوصية
للتفاهم معهم لانه فهم لا يودون الانفصال
ثم تمطلت الجلسة بالنظر لتقدم الاكثية

مناقشة اشغال خشيبة
قررت دائرة الاوقاف بدمشق ان
تضع للمناقشة جميع الاشغال الخشبية اللازمة
لاكمال نزل الدرعخية الكائن في سوق الخيل
القديم فمن يود الدخول في المناقشة والاعلاص
على الشروط فليراجع الدائرة

جنود الخدمة الغير المسلحة
قرأنا في العدد الاثمن عشر من جريدة
(الحق) في الصحيفة الثالثة منها تحت عنوان
« ساعة في مستشفى المركز الجندية وقدمها
وشررها » بادضاء ولد كامل المصري ذكر
الوما اليه انه صادف في الطريق احد الجنود
السيي سليم بن خير الحريزي ووجده عليلًا
لا يصلح للخدمة كما انه فهم من الجنه بالرقوم

انه يوجد في المستشفى جنود حرس وعجزة
مساقون للخدمة وهم يكافون الحكومة نفقات
كبيرة في حين انهم عاجزون عن اقل عمل
وعليه عقد نيته على نشر المسألة على رؤوس
الاشهاد بجوابا لتلك المقالة تقول :

١ ان الجندية والمعاملات الصحية لها
نظام وقانون يختص بها وجميع للمعاملات
تجري بموجب القانون المذكور

٢ ان الجندي المرقوم سليم بن خير قد
تجلب بالقات الى دائرة الصحة العسكرية
وقد فهم انه لما عوين في بادئ الامر كان
مصاباً بمرض جلدي سار فأرسل الى المستشفى
لاجل الشداوي ريثما يشفى وينطبق القرار
النهائي بحقه ، وفي اثناء تدم تقريراً يطلب
اجراء به ايئله والمعالجة اللازمة بشأنه وعند
المعاينة من قبل الطبيب ظهر ان مرضه
الجلدي المذكور لم يزل موجوداً (كما ظهر لنا
ذلك ايضاً في المعاينة الاخيرة التي جرت من
قبلنا) وعليه تأجلت معاملته الى حين شفاؤه

٣ اما الحرس والعجز الذين يدعي
وجودهم صاحب المقالة فان لم معاملات

اله لايعرفها اذا كان الفرد من ارباب
الاستنان ادعى عند هيئة التقييد عجزه وادعى
وليه خروسة ارسلته لجنة التقييد الى المستشفى
لاجل اظهار حقيقة امره والمستشفى يضم ذلك
الفرد تحت المشاهدة والمراقبة الى ان يثين له
الحق من البطل وهذا هو النظام وبذلك
تأمر القوانين المربعة

٤ المطالبة الواقعة بان خزينة الحكومة
في اشد الحاجة الى بارة الفرد لتسديدها النفقات
القوة المعنوية للبيش وذلك بالاستثناء من
هو لا المجزة هي مغايرة للقيمة جادجت
هو لا الجنود ليسوا بمجزة وبجمل هو لا
الجنود المذرفين للخدمات الغير المسلحة اسفادت

الخزينة القوائم الدخلى من بدلات قسم
عظيم منهم كما ان الذين لم يكتمهم دفع بدل
واستفادوا حري تار بقم للخدمات الثائرة
والغير المسلحة من قبل نخبة الأطباء بموجب
نظام القابلية البدنية حسب عوارضهم البنية
وبقديلم قد اذنا الجيش من الافراد الاله
اتي سككات مستظمة في المؤسسات
والمتودعات رسائر الخدمات الثائرة الخفية

٥ لوراجع صاحب المقالة للقيادات
الرسمية واستكده حقيقة هذه المسألة لوصحت
له وثغ يناء عن اضاعة وقت كان يقضه بها
هو انفع والسلام رئيس الصحة العسكرية
اعشار اقصير

ان اعشار اقصير من اعمال متفرقة
البقاء التي كان لها السابق اثنين وعشرين
الف قرش مصري بثلث اثنين وثلاثين ألف
قرش سوري

قرارات محكمة التمييز

قرار شرعي - رقم ١٠٤

رلم بكتاب من قاضي حلب لمحكمة
التمييز العربية الاعلام الشرعي الصادر
من المحكمة الشرعية بمدينة حلب المؤرخ في
٢١ شعبان سنة ١٣٣٦ ليدقق تميزاً بناء على
استدعاء وكيل ادارة الاوقاف بحلب المحكوم
عليه فيه والمبلغ لمديرها في ٢٨ حزيران
سنة ١٣٣٤ مالة المعلى في مدته القانونية
ولدى قراءته وجدت خلاصته :

ان ذمعة بنت سعيد بن محمد الجاني
من سكان محلة الاعجم بحلب ادعت على الحاج
مراد وكيل دائرة اوقاف حلب المأذون
بالمصومة ان جدها محمد بن مصطفى بن بيهوش
بنت عبد الوهاب الفندي الهادي يستحق في
وقف جده المذكور سبعين من سبعة عشر
سها في الوقف الاول وسهما من تسعة اسهم
لوقف الثاني وان نسبه متصل بالرافد
ومحكوم ذلك كله باعلام شرعي مؤرخ في
١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٦ وان جدها
مات عن ابها سعيد وعمها امون ، وانتقل
نصيبه لولديه لاذكر حصر حظ الاثني حسب
طريق الوقف ثم مات او عنها عن احتيا
سليم فقتل نصيبه اليه كذلك للذكر مثل
حظ الاثني وان الوقفين تحت يد مدير
اوقاف حلب ومجتمع عن اداء ما يخصهما من
القبائلها وطلات امره بذلك فاعترف المدعي
عليه بوضع اليد وانكر المدعى فثبتت وفاة
كل من جدها وابها عن ذكره بالبيئة الشرعية
للزكاة على الاصول سراً وعلناً وحكم المحاكم

بثوت كرون جدها محمد المذكور من ذرية
الواقف عبد الوهاب الفندي وكوت لسنه
متصلاً به وانه مات عن ولديه المذكورين
سعيد وامون وان ابها سعيداً مات ايضاً عن
ولديه هذه المدعية فطمة واخوها سليم ثم قال
فعليه يأول استحقاق محمد لولديه للذكر مثل
حظ الاثنيين ويأول استحقاق سعيد لولديه
المذكورين كذلك . وأمر المدعي عليه
اضافة لموكله مديرية الاوقاف باداء حصتها
من ربع الوقفين المذكورين

وقررني استدعاء التمييز السابق الذكر
المضمن انه تبلغ الاعلام المذكور في ١٨
حزيران سنة ١٣٣٤ المؤرخ هذا الاستدعاء
في ٢٤ حزيران سنة ١٣٣٤ المحتوي على
طالب نقض الحكم لعد بيان تاريخ وفاة كل
من الجد والاب ، وعدم بيان مقدار السهام
المحكوم بها من القلة وعنده تحقق كون اعلام
ثبوت نسب الجدة معمولاً به بلا يبة وعدم
تصريح الشاهدين به في شخص المأذون المدعي
المشهدور لمبايوان الحكم كما حكم لها بسهمهم ل
المقار حكم لاخها به بلا يبة دعوى منه
وقد طلبت لمدينة تصديق هذا الحكم
بلا تختم الجواب له م وود شي مما ذكر على
هذا الحكم

ولدى التدقيق والمذاكرة بالايجاب ظهر
انه ليس في الاعلام ولا في صورة الضبط
م يقيدان المدعية ليرت الأعلام القيسية
استندت اليه في دعواها ولا تعرض لها القاضي
اصلاً ليعلم ما هو الوقف الاول والثاني وما
شرط الواقف في كل منهما وكيف استحق

جدها هذه السهام المذكورة مع عدم ذكر
الاستحقاق لكل من الوقفين معه
فالتفت الآراء في ١٣ ذي القعدة
سنة ١٣٣٧ وفي ١٩ آب سنة ١٩١٩ عملا
بالمادتين ١٨٣٩ من المجلة و٢٤٤ من اصول
المحاكمات المحترقة على نقض هذا الحكم
واعادة الاعلام مع ثمراته الى المحاكم
المشار اليها لتبلغ ذلك للطرفين واجراء
الايجاب الشرعي

قرار حقوقي - رقم ١٥
بعد ان علم من التدقيق ان طلب التمييز
القديم من مصطفى التياض الزعبي المؤرخ
في ١٢ شباط سنة ١٩١١ واقع في مدته
القانونية واتفق الرأي على النظر فيه تليت
الفقرة الحكمية القياسية الصادرة من المحاكم
المفردة في السلط المؤرخة في ٨ شباط سنة
١٩١٩ وما تفرع منها من الاوراق فوجدت
الفقرة المذكورة تضمن الحكم على المدعي
عده طالب التمييز بدفع مبلغ ثلاثين ليرة
عشمية الى المدعي صالح بن نجيب الالاس
وذلك المبلغ كانت اخذته منه بخصصة من
الحكومة التركية حكماً مستنداً بشهادة
الشهود المستفحة لدى المحاكم

ولدى المذاكرة تبين ان لصاحب الشهادة
لم يقع على اتمين ادية المبلغ المدعي به
ولا على تعير الزمان والمكان المتعلقين بفعل
الاداء ، ولما لم يطر ويدقق في
النقط
لذلك واستناداً على المادة (٤٤) من
قانون حكم الصلح تقرر بالتالي الرأي في

هكذا عنه الأصل

الجلسة المنعقدة في ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٧ وفي ٢٠ آذار سنة ١٩١٩ قض	لذلك ونظراً للادلة المبسوطة وجد	مزايدة اعشار
الفقرة الملكية المذكورة وحاددة الاوراق	الاعتراض الوارد بهذا الشأن بحله فعليه	فهم من البرقيات الواردة من قاضي
لحلها لاجراء الانجاب وايضا التبليغات	واستاداً على المادة (٣١٤) من اصول	مقام ومديري مال اقسية وادي العجم ورشيا
للطرفين وفقاً للمادة (٤٦) من القانون المذكور	الحاكام الجزائية تقرر بالتفاد الآراء بتاريخ	والقنيطرة والباق ان القري المحررة اعشارها
وخرج النقص البالغ ثلاثين قرشاً يعود على	١٤ رجب سنة ١٣٣٧ و١٤ نيسان سنة ١٩١٩	فنياً بلي بلغ بدل مزايدة اعشارها القادر
من يظهر غير محقق في نتيجة الدعوى	قضى القرار المذكور واعادة الاوراق لحلها	المحرر في جانبها فلي الطالبين مراجعة ديوان
قرار جزائي - رقم ٨٧	لاجراء الانجاب على الوجه المحرر	الواردات او مالية القضاء النسوبة لما
بعد ان علم ان استدعاء التمييز المعنى	اما الاعتراض على تصديق قرار منع المحاكمة	القرية المطلوبة
من وكيل مدعي الاستئناف العام في لواء	من طرف وكيل الحاكم فوجد بغير محله لان	قرش القرية
الكرك بتاريخ ١ نيسان سنة ١٩١٩ مقدم	الوكيل كالاصل وخرج النقص يعود على	وادي العجم
في مدته القانونية وفق القرار المستدعى فميزه	من يظهر في النتيجة فاعلا لغير	جونة
الصادر من مستنطاق قضاء الطغية بتاريخ	قرار امال	١٣٦٥٠
٢٤ آذار سنة ١٩١٩ والمصدق عليه بتاريخ	ان الهيئة الانتابية في مركز سور بالذات	٤٤٠٠
١٢ كانون الثاني سنة ١٩٢٠	بموجب قرارها المؤرخ في ١٣ نيسان سنة ١٩٢٠	٢٠٠٠
نائبه كور من قبل وكيل الحاكم المنفرد	رقم ٨٢ اسكندر عيد ويوسف طلوس وسلمان	١٥٠
بالتقضاء بعد دور فوجدت ضمن منع المحاكمة	وليس من خطار حسن الراس الشعلان وسليمان	٤٤٠٠
عبد باري بن ميميل وعبدان شويح وقاسم	الحداد من قرية عين قبة بياض التابعة للقنيطرة	٢١٠٠٠
ابن منزه وخبيب الله بن عبدالمهدي وعبد	بجناية قبل رجاء المذكورين كانوا ادم بوالا لارين	٢١٠٠٠
المهدي بن عيسى الله وخمير بن خليل من	لقد منحوا من جانب رئاسة محكمة استئناف جواء	١٥٧٣٠٠
اهالي اربعة غصنة المظنون بهم هجر من حمامة	سوريا مدة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من هذا التاريخ	
سنة ١٩٢٠ محمد حسن لعدم ظهور دليل يثبتهم	لكن يطعن القانون ويحضر الجانبان اذ لم يحضروا	
ولدى التدقيق باوراق الدعوى	بطرف المدعى المذكور لتدقيق المادة ٣٧١ من قانون	
والمدكرة بالانجاب تبين ان الدلائل واردة	اصول الحاكام الجزائية يعيدون غير متعينين	
بحق المظنون بهم وهي عبارة عن افادة	للقانون فيسقطوا من الحقوق المدنية وتخير اموالهم	
عطاء الله زوج القنطرة واسخيه شريح وشهادة	واملاكهم باقتضاها ولا يخفى ان اقامة دعوى ما بل	
المحررة برسمه وتقدر هذه الدلائل خارج عن	بإدراك اقامة الدعوى عليهم وكل من علم بجعل اقامتهم	
صلاحية المستنطاق وغالذ الهيئة الحاكمة لان	يعيدون غير متعينين	
منع المستنطاق الحاكمة عن المظنون به وتوقف	المدعية القرض عليهم وتسليم ديوانا لذلك حرر	
اما على عدم وجود التبرع المدعى به واما	هذا القرار	
على عدم ظهور امانة او دليل ما	١٣ رجب سنة ١٩٢٠	
	اعشار نخل	
	ان بدل اعشار قرية نخل من اعمال	
	قضاء الحيرة كان اربعة آلاف وثلاثمائة وتسعة	
	وتسعين قرشاً مصرياً وقد بلغ الآن عشرة	
	آلاف قرش سوري	

القنيطرة	١٥٠٠٠	حماره	(البقاع)
عين الصرمان	٢٠٠٠	مكة	١١٠٠٠
جديدة	١٢٠٠٠	دير الفزال	١٤٠٠٠
قوم	١٢٠٠	دلايا	١٤٠٠٠
فرج	٣٣٥٠	قلايا	٣٧٠٠٠
القنيطرة	٢٣٠٠٠	غزة	٦٠٠٠
تلعراق قنيطرة	٧٠٠٠	مصر	١٤٠٠٠
راوية	٢٣٥٠٠	تعلبايا	٢٠٠٠٠
قرحتا	٥٠٠٠	لسبايا	٣٢٠٠٠
برقيات ولوطيات	٥٥٠	***	***
موسيه	٨٠٠٠	فهم من شعار قاضي مقام ومديري مال	فهم من برقيات قاضي مقام ومديري
درداره	٢٦٠	اقضية حاصبيا والقنيطرة وبمليك والباق	مال اقسية وادي العجم وبمليك والار
دبره	١١٥٠	ان القري المحررة اعشارها فنياً بلي قد بلغ	ان القري المحررة اعشارها فنياً بلي قد بلغ
بمليك		بدل مزايدة اعشارها القادر المحرر في جانبها	بدل مزايدة اعشارها القادر المحرر في جانبها
دير الاحمر	٧٧٢٠٠	فلي الطالبين مراجعة ديوان الواردات بدمشق	فلي الطالبين مراجعة ديوان الواردات بدمشق
حرتيا	٤٠٠٠٠	او مالية القضاء النسوبة لما القرية المطلوبة	او مالية القضاء النسوبة لما القرية المطلوبة
حيا	٣٦٠٠	(حاصبيا)	(وادي العجم)
دورس	٣٥٠٠٠	عين قبة	١٠٠٠٠
طلبا	٤٥٠٠٠	الفرديس	٨٥٠٠
وردن	٢٠٠٠	ميمسي	٤٢٣٠٠
حوش الذهب	٣٥٠٠	قصة حاصبيا عند الزبون	٣٧٠٠٠
كسار عرابي	٨٦٠	(القنيطرة)	
حوش برهده	٣٥٠٠	شوكية	٣٩٠
الحيرة	٨٦٠	قنعة	١٦٠٠
عنبا	٥٥٠٠	عليق النبالية	٢٠٠٠
البقاع		مولية	٩١٠
البلج	١٣٥٠٠	خربة الثمن وعين زافه	١٥٦٠
تربل	٣١٠٠٠	النبي شيت (بمليك)	٤١٠٠٠
قب الياس	٢٢٠٠٠		